هي بمعنى القول المقطوع به قال الرضي وكان اللام فيهما في الاصل للعهد اي
القطعة المعلومة التي لا تعدد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه
لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحا قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه
تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى ليكون قطعتين
او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها للنظر فالبتة بمعنى القطعة ونصبها
نصب المصادر انتهى وفي هذا اشارة ظاهرة الى ان الهمزة همزة وصل
بل كلام الرضي كالصريح في ذلك اللهم الا ان يكون ذلك بناء على ما هو العباس
فلا ينافي ما قدمناه من ان قطع همزتها مما خالف العباس ثم رايت التصريح
بذلك في تصريح الشيخ خالد الازهري في بحث المعرفة حيث قال البتة
بقطع الهمزة سماعا قال شارح اللباب والعباس وصلها انتهى بحروفه
ومنها قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار
ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه
للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيين
عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة
والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه
مع كونه نكرة للمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة
من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال
او ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري
والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن
القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابو حيان
ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك
الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر
على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين فهذا منتهى القول

فضلا

في توجيه

في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه
من باب قوله على لاحب لا يهتدى بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك و
قال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل
عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار للطريق وينفي الاهتداء عنه انما
يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين
اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك
درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار
اولى وفيه ان فضلا مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو انه يملك
الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو
تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل لا يملك
الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي
في توجيه هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية
دخلها حذف كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا
الكلام في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان دينارا او رد على
مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استونف كلام
اخر ولكن في تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرتك بهذا زيادة عن الاخبار
عن دينار استفهمت عنه او زيادة عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة
اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان ذلك حين
واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور
عن وجار الدينار وادخلت عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو
الضمير وجار العين وهو في ودخلت من على العين والثاني ان يقدر فضل
انتفاء الدرهم عن فلان فضلا عن انتفاء الدينار عنه ومعنى ذلك ان يكون حالة
هذا المذكور في الفقر معروفة عند الناس والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشيا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)